

نيكولا هولو: فساد و"دولة مستقيلة" في ملف النفايات والمطلوب استراتيجيا إقليمية مشتركة لحماية المتوسط



(ميشال صايغ)

المستشار الرئاسي الفرنسي نيكولا هولو.

ريتا صفير

زار المستشار السابق للرئيس الفرنسي للقضايا العالمية، وبينها تبدل المناخ والتصحر، نيكولا هولو لبنان في عطلة نهاية الاسبوع بغية الاطلاع على التحديات البيئية التي تواجهها البلاد، اضافة الى تداعيات مشكلة اللجوء. ومع ان هولو ليس في مهمة رسمية، الا انه لن يتوانى عن تقديم ملخص الى السلطات الفرنسية حيال الوضع البيئي في لبنان، كما قال، يضمّنه اقتراحا بتبني مبادرة لبنانية- فرنسية لجهة حماية البحر المتوسط ووضع استراتيجية اقليمية مشتركة، انطلاقا من "معاهدة برشلونة". ومن شأن هذه الخطوة ان تساعد لبنان على ايجاد الوسائل التقنية والمؤسسية والمالية بهدف حل مشكلاته البيئية، بتعبير الزائر الفرنسي، علما ان هذه المشكلات تساهم في تردي اوضاع المتوسط كلاً. وعلى رغم النزاعات العسكرية والسياسية التي تعصف بالمنطقة، لا يرى هولو مانعا من قيام تنسيق اقليمي مشترك في هذه المسائل، مستشهدا بـ "قمة المناخ" التي احتضنتها باريس، والتي شارك فيها رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين

نتنهاهو وكذلك ممثل جامعة الدول العربية. وكان هولو عقد لقاء اعلاميا في "قصر الصنوبر"، حيث لخص محور مناقشاته مع المعنيين، مسلطا الضوء على النقاط الآتية:

- ان زيارته تأتي في اطار دعوة تلقاها من مؤسسة "ديان" بهدف تدشين فرع للتنمية المستدامة في جامعة القديس يوسف، وقد تخللتها اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني التي "تؤدي دورا مهما وتتولى مأسسة نفسها اكثر فاكثرا" كما قال، اضافة الى لقاءات مع اللاجئين السوريين في البقاع.
- في ملف اللجوء، لاحظ هولو ان أوروبا "لا تبدو على المستوى المناسب في ما يتعلق باوضاع اللاجئين الذين يدخلونها". من هنا، هدفت لقاؤه الى الاستماع الى شهادات اعضاء في منظمات المجتمع المدني

التي تعنى بالمهاجرين، في بلد كلينان، حيث بات ربع السكان من اللاجئين. ولفت الى ان أوروبا التي تؤوي ما يقارب 500 الف لاجئ، تواجه صعوبات في استقبالها بضع مئات او آلاف من الوافدين"، مبديا تحفظه عن اتفاق الاتحاد الاوروبي مع تركيا في هذا الخصوص، من منطلق ان تركيا في ذاتها تواجه صعوبات وقد لا يشكل "الحمل الجديد" حلا مناسباً.

- حضر ملف النفايات في لقاءات هولو مع اعضاء في حملة "طلعت ريحتكم"، اضافة الى النقاشات التي اجراها في جامعة القديس يوسف. واستنتج في خلاصتها ان "المسألة لا تتعلق بقضايا تكنولوجية بقدر ما ترتبط بقضايا الحكم الصالح والسياسة الداخلية"، ملمحا الى انه "يمكن لبنان ان يستوحي من مبادرات عدة في هذا الشأن بينها المبادرة التي

نفذتها بلدة سان فرانسيسكو الاميركية والتي نجحت في تحويل مشكلة النفايات من مشكلة انفاق الى مشكلة مداخيل، اضافة الى التجربة الفرنسية". ودعا الى "قيام تنسيق بين الابعين والمهيئات المحلية والمواطنين وكذلك منتجي النفايات في هذا الاطار (...)"، مشيرا الى ان "الموضوع يستوجب قيام دولة قوية في هذه المسألة او غيرها، وما ينقص هو ممارسة المسؤولية السياسية، الامر الذي يجعل من الملف قضية سياسية بحتة اكثر منها بيئية". وبعدها اوضح انه استمع الى "مشكلات عن الفساد وعن استقالة الدولة في هذا الملف"، نوه بالتحركات الشعبية التي واكبت القضية "باعتمادها تخطت العوامل الطائفية"، مؤكداً انه "لا يمكن مقارنة المواضيع المعقدة عبر مقارنة حزبية او منقسمة"، وملاحظاً "ان التحرك الذي انبثق من المجتمع المدني في هذا الشأن قد خلق دينامية حيال المشكلات البيئية". ورأى، رداً على سؤال، "ان ادارة هذا الملف لا يمكن ان تتم بطريقة مركزية"، مطالبا بمنح المجموعات المحلية الوسائل التشريعية والاقتصادية والتقنية كي تتمكن من ادارة المشكلة.

"ادارة ملف النفايات لا يمكن ان تتم بطريقة مركزية ،
والمطلوب منح المجموعات المحلية الوسائل التشريعية
والاقتصادية والتقنية كي تتمكن من ادارة المشكلة"